

تحقيق

تبدأ معاناة المحامين الشباب مع البحث عن مكتب التدرّج، ولا تنتهي عند محاولة توفير مصاريف العمل. التدرّج في مهنة المحاماة ليس فقط محطة إعدادية في حياة المحامين الجدد، بل هو مرحلة تعريفهم على وضع العدالة الناقصة وأمور أخرى لا علاقة لها بالقانون

لا حقوق للمتدرّجين في «الحقوق»

سوسن بدران

اجتاز إبلي إمتحان التسجيل في نقابة المحامين، وقبل محامياً متدرّجاً، لكن معالم الفرحة لم تكتمل على وجهه إثر إعلان النتائج في نقابة المحامين في بيروت. نشوة النجاح بددها هاجس توفير رسم الانتساب الذي يبدأ بـ 3 ملايين و210 آلاف ل.ل. للذين لم يتجاوزوا سن الـ30، لترتفع القيمة بالنسبة إلى من هم أكبر عمراً.

ليس بعيداً عن إبلي، تقف متجارية والصدمية تكاد تسقطها أرضاً، فهي لم تصدق أن اسمها غير وارد، للمرة الرابعة، في قائمة المقبولين في امتحان التدرّج. كانت تردّد باكية «فقلت المسابقة، ما معقول أرسب، أكيد في شي غلط». مشهد إبلي وزميلته يتكرر كلما أعلنت نتيجة لامتحان التدرّج في المحاماة، ويمثّل هذا المشهد حلقة أولى في سلسلة معاناة أو مصاعب يواجهها محامو المستقبل.

قبل خضوع طالب التدرّج للامتحان، عليه أن يُقَدِّم على اسم محام في الجدول العام، إذ إن المادة 12 من قانون تنظيم المهنة تنص «على المحامي المتدرّج الذي يطلب تسجيل اسمه في نقابة المحامين أن يعيّن في طلبه اسم المحامي الذي يرغب التدرّج في مكتبه، وأن يبرز وثيقة تثبت موافقة هذا المحامي على قبوله متدرّجاً في مكتبه»، وهنا تبدأ

إنها مهنة حرة!

يوضح عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت المحامي جورج نخلة أن مهنة المحاماة هي من المهن الحرة، وليست وظيفة. وينطبق الأمر تبعاً على المتدرّجين. فالمتدرّج لا يلزم بدفع راتب محدد، بل بتأهيل المتدرّج مهنيّاً. ويشير نخلة إلى أن النقابة بصدد إصدار قرار لزيادة الرسم على الوكالات، من أجل رفع بدل أتعاب الدفاع عن الذين يمنحون المعونة القضائية الذي تدفعه النقابة وتوكل عنهم خاصة المحامين المتدرّجين. ويلفت نخلة أيضاً إلى أن النقابة تدرس حالياً مشروع إنشاء معهد للمحاماة على غرار معهد الدروس القضائية، سيكون من شأنه رعاية شؤون المحامين، ولا سيما المتدرّجين منهم، وتطويرهم وإعدادهم مهنيّاً. من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن قوانين تنظيم مهنة المحاماة تُلزم المتدرّج بحضور 45 محاضرة تنظمها النقابة، و150 جلسة في المحاكم، وذلك خلال سنوات التدرّج الثلاث. وقد تطول المهلة إلى خمس سنوات حداً أقصى. بعد متابعة هذه المحاضرات والجلسات، يتقدم المتدرّج إلى امتحان يسمح له بالحصول على وكالة باسمه الخاص وافتتاح مكتب له إذا أراد ذلك.

«عملية البحث عن مكتب محاماة»، وهذه الخطوة دونها شروط كثيرة، منها ما هو قانوني ومنها ما يعود إلى أسباب أخرى. فبحسب المادتين 24 و22 من النظام الداخلي لنقابة المحامين في بيروت، «لا يقبل متدرّج أول في مكتب محام إلا بعد مرور سبع سنوات على قيد هذا الأخير



فشلته، بعد مرور سنتين من التحري والبحث، في إيجاد مكتب للتدرّج، مردفة «محظوظ من يحظى بمكتب حالياً». كلام فيه الكثير من المنطق، وخصوصاً إذا احتسبنا نسبة متخرّجي الجامعات سنوياً من كليات الحقوق، التي تبلغ مئات سنوياً. في المقابل، فإن عدد الطلاب الذين

المطلق في ذلك، كذلك ينبغي أن يخصص صاحب المكتب للمتدرّج غرفة مستقلة وصالحة لممارسة المهنة. إلى ذلك، فإن المكاتب بمعظمها لا تستقبل «أياً كان، فهناك اعتبارات عائلية وحزبية في بعض الأحيان، والمظهر الخارجي بالطبع يؤدي دوره لدى البعض»، تقول فاطمة التي

في الجدول العام، ولا يقبل متدرّج ثان إلا بعد مرور 10 سنوات على قيد المحامي في الجدول العام... وثالث إلا بعد مرور 15 سنة على قيد المحامي في الجدول العام... ورابع إلا بعد مرور 20 سنة... فيما يخص زيادة عدد المتدرّجين عن 4، يكون لمجلس النقابة حق التقدير

قصور المدل

السجن المؤبد لسارق «ريموت كونترول»

عماد أقواله واعترف بأنه دخل منزل فؤاد ليلاً بقصد السرقة، وأنه بحكم عمله لدى شقيق هذا الأخير منذ حوالي أربعة عشر عاماً، يعرف أن لهذا المنزل مدخلين. من جهة ثانية، أكد عماد أنه لم يعد يذكر ما هي المسروقات التي كانت بحوزته لأنه كان في حالة سكر حين حملها. استعاد فؤاد المسروقات، وأسقط حقوقه الشخصية ضد عماد وأعلم القوى الأمنية بأن السارق تسلل إلى المنزل، وقد استعان بآلة حادة أو بمفك براغي لـ«قرص» الباب الخلفي المصنوع من الألومنيوم، ولا يزال الالتواء في الألومنيوم ظاهراً. كسر قفل الباب أجبر فؤاد على تبديله. وكان صاحب المنزل قد تلقى وعداً من رجال الدرك بالحضور ومعاينة الباب، لكنهم لم يفعلوا.

أما عماد، فتخلف عن حضور جلسة المحاكمة رغم تبليغه رسمياً بموعدها، فقررت محكمة الجنائيات في جبل لبنان، المؤلفة من الرئيس عبد الرحيم حمود، والمستشارين راجي الهاشم ورائيا بشارة، محاكمته غيابياً، واعتبرته فارّاراً من العدالة، وحكمت عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة سبع سنوات (المادة 639 عقوبات)، ورفعت المحكمة العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة (المادة 640 عقوبات)، لأن الفعل الذي أتى به يشكل جنائية السرقة، بواسطة الكسر والخلع ليلاً.

(الأخبار)

أوى فؤاد إلى فراشه ليلاً، بعدما أحكم إقفال باب منزله في منطقة الرمل العالي، إلا أنه عند حوالي الساعة الثالثة والنصف فجراً سمع صوتاً مزعجاً مصدره غرفة نوم أولاده، اقترب بروية للاطمئنان عليهم، وإذا بشخص غريب يتجول في الغرفة، تنبّه الأخير إلى اقتراب صاحب البيت منه، فسارع إلى الاختباء خلف خزانة موجودة في الصالون. على الفور، أيقظ فؤاد أفراد عائلته الذين انقضوا على عماد (مواليد 1968) وأوقفوه، وقد عثروا معه على «ريموت كونترول» للتلفاز وكاميرا وبعض القطع الذهبية وساعات وجهاز تلفون «هاندي». واستدعت العائلة القوى الأمنية للقبض على عماد متلبساً.

خلال التحقيقات الأولية، ادّعى عماد بأنه شرب العرق وخمس زجاجات «أفس» (بيرة تحتوي على نسبة عالية من الكحول) قبل أن يتسلل إلى منزل فؤاد، ما جعله في حالة ضياع، فلم يعد يعرف كيف يتصرف وأين يتجه، وبعد حوالي ساعتين «أخذه وجهه» إلى الجهة المقابلة لمكان سكنه، ثم وجد نفسه داخل أحد المنازل، ووجد بابي المنزل - الخلفي والإمامي - مفتوحين، فبعت محتويات المنزل ثم وقع أرضاً، ما أحدث ضجة أيقظت أصحاب المنزل، فضربوه وسلّموه إلى السلطات الأمنية. في جلسات التحقيق أمام المحكمة، غير

متابعة

طريق الجنوب الساحلية أداة للجريمة

وجرح المئات. وعلى امتداد الطريق آلاف اللوحات الإعلانية بمختلف الأحجام والألوان والأشكال، وضعت على بعضها عبارات باللغة الإنكليزية: Keep your eyes on the road (حافظ على تركيزك على الطريق) وكان كل من يعبر إلى الجنوب ومنه يتقن الأجنبية، أو لاقتصار اهتمام واضعي هذا التنبيه على الأجانب. على أي حال، الـ«أوتوستراد» يتوقف فجأة عند مثلث الزهراني هكذا بدون أي إنذار أو إشارة. تلتف السيارات والشاحنات التي تنجو من الاصطدام بالعوائق المفاجئة يميناً نحو الطريق الساحلية «القديمة» الضيقة.

(الأخبار)



حادث سير مروّع في الجنوب (أرشيف - كامل جابر)

لقطة

طلب محافظ مدينة بيروت بالتخليف، ناصيف قالوش، من شركات الدعاية والإعلان، في بيان له أمس، «إزالة» صور المرشحين والملصقات واللافتات والإعلام الحزبية عن اللوحات الإعلانية العائدة لها ضمن بيروت الإدارية، وذلك ضمن الحملة التي تتولاها البلدية بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي والتي كان المحافظ قد أصدر في شأنها قراراً بوجود إزالته، وستستمر الحملة إلى حين انتهاء هذه المهمة.

لكنها ليست المرة الأولى التي يصدر فيها المحافظ قراراً مشابهاً، فيما بقيت اللافتات تعبت بالعاصمة، رغم انتهاء الانتخابات. وفي هذا الإطار، أكد مسؤول أمني رفيع لـ«الأخبار» أن عمال البلدية ورجال الإطفاء بدأوا حملة واسعة، منذ أول من المنتهية الصلاحية، مؤكداً أن عمل القوى الأمنية يقتصر على مرافقة عمال البلدية وحمايتهم من أي أعمال شغب مُفترضة.